رأي القدس

حروب الديمقراطية في الكويت

■ تعيش الكويت هذه الايام حالة حرب، ولكنها حرب سياسية، تنعكس بشكل واضح على صفحات الصحف، والمواقع الالكترونية، طرفها الاول الحكومة التي حلت البرلمان ودعت الى انتخابات برلمانية الشهر المقبل، والمعارضة الاصلاحية التي تعارض هذه الخطوة، وتعتبرها اجهاضا للاصلاحات التي تطالب بها.

الحروب السياسية بين المعارضة والحكومة ليست جديدة على الكويت، بل ظلت طابع مسيرتها الديمقراطية لاكثر من اربعين عاما تقريبا، لكن الجديد هذه المرة هو كونها استؤنفت مبكرة، وبعد شهر عسل توقع المراقبون ان يكون طويلا، تمثل في وحدة الحكومة والمعارضة على ارضية مواجهة الاجتياح العراقي، ومساندة خيار الاستعانة بالقوات الامريكية للتصدي له.

الازمة الحالية هي من اختراع الحكومة، ولذلك تتحمل مسؤولية ما يمكن ان يترتب عليها من نتائج، تماما مثل معظم الازمات السابقة. فالحكومة تستخدم دائما سلطاتها الدستورية في حل البرلمان كلما واجهت مطالب مشروعة من المعارضة، ترى انها تهدد صلاحياتها، وتزيد من صلاحيات السلطة التشريعية.

فعندما كانت المعارضة القومية واليسارية صوتا فاعلا في البرلمان في الثمانينات، لجأت الحكومة الى حله، واعادة رسم الدوائر الانتخابية بما يؤدي الى تعزيز النفوذ القبلي والعشائري، على اعتبار ان العشائر والقبلية كانت حليفها الذي تعتمد عليه في مواجهة التيارات اليسارية والقومية المستنيرة. ولكن السحر انقلب على الساحر، وادى تكدس النواب العشائريين الى فساد الحياة السياسية، وحدوث تجاوزات كبيرة في العملية الانتخابية، كان ابرزها شراء الاصوات.

الحكومة الكويتية تدفع الان ثمن هذا الخطأ، وتريد اعادة رسم الدوائر الانتخابية وحصرها في عشر دوائر، بدلا من خمس وعشرين دائرة، مثلما هو عليه الحال حاليا، لمواجهة التيارات الاسلامية المتنامية التي باتت تشكل قوة يعتد بها داخل البرلمان، ولهذا اقدمت على خطوة الحل.

الانتخابات الجديدة ستفرز برلمانا مماثلا للبرلمان الحالي، وستتأجل عملية دمج الدوائر لعدة سنوات مقبلة، وما سيحدث هو كنس القمامة تحت السرير، وابقاء الازمة على حالها.

وتتحمل المعارضة الاصلاحية جزءا من مسؤولية الازمة الراهنة، والنتائج التي يمكن ان تترتب عليها، لانها تعجلت في مسألة استجواب رئيس الوزراء في مثل هذا الجو المشحون بالاحتقان.

الطرفان سيخرجان خاسرين من هذه المواجهة، ومثخنين بالجروح، ولكن الفارق ان الحكومة تستطيع علاج جراحها بسرعة كبيرة لما تملكه من امكانيات مادية ضخمة، وادوات سياسية تمثل الكثير من المغريات للطامحين برضاها وهم كثر.

انه حراك سياسي صحي جيد يعكس ظاهرة ديمقراطية نادرة الوجود في منطقة الخليج، وهي على اي حال ديمقراطية تظل تحت مظلة احتلال امريكي، علني او غير علني.

إنفصال أحادي الجانب !

عن الشيخ الترابي وخصومه مرة أخرى:

حرية التفكير وحرية التكفير ومعالجة الأمية

د. عبدالوهاب الافندي *

■ صدق بعض ما تخوفت منه حين عالجت قبل حوالي الشهر في هذا الموقع الجدل الذي أثارته فتاوى الشيخ حسن الترابي القديمة المتجددة، حين أشرت إلى أن القضية معقدة وأحلت إلى تناولي لها في مكانها بشكل معمق باعتبارها تحدياً يواجه الفكر الإسلامي الحديث برمته، وهو ما لا تفي به التعليقات المختصرة من مثل ما تسمح به المساحة هنا واهتمامات القارئ غير المتخصص. ولكن هذا بالطبع لا يبرر الفهم المبتسر لما قيل فعلاً، خاصة من بعض من يظن بهم أنهم من أهل التخصص، ولا بعض اللبس الذي وقع فيه البعض، خاصة حين حاولوا تحويل النقاش إلى سجال حول آراء العبد الفقير إلى مولاه ومواقفه السياسية. ولا شك أنه مما يرضي غرور الكاتب أن يعتقد المعلقون بأن مناقشة آرائه هو تعادل في أهميتها مناقشة الموضوع تحت النظر، وهو آراء الشيخ الترابي. ولكن النقاش يتحول إلى إشكال في ظل الأمية الاختيارية التي فرضها البعض على أنفسهم. أحد الكتاب مثلاً كرر وصفي بـ«صاحب كتاب الثورة الترابية» (ويقصد بالطبع كتاب «ثورة الترابي: الإسلام والسلطة في السودان الذي صدر بالإنكليزية عام 1991)، مما يعني أنه لم يطلع حتى على غلاف الكتاب فضلاً عن أن يكون قرأه. وهو بالطبع ليست لديه أدنى فكرة عن الكتاب الذي كان ملخصاً لرسالة دكتوراه قدمت في جامعة غربية وكان المشرف عليها أستاذاً خبيراً بشؤون السودان غير معروف عنه أي تعاطف مع الحركة الإسلامية. فهي بالتالي نظرة موضوعية نقدية لتاريخ ومواقف الحركة الإسلامية السودانية تتسق تماماً مع مواقفنا المعروفة المنشورة في مئات المقالات في مجلة «آرابيا» وعلى صفحات «القدس العربي» وفي كتب ومجلات أكاديمية تسد الأفق.

وبالتالي فإن تكرار الحديث بأن العبد الفقير إلى مولاه يواجه «محنة» أو «مأزقاً» بسبب التدهور الذي أصاب الحركة الإسلامية عامة والسودانية خصوصاً يعكس محنة ومأزق من فرضوا على نفسهم الأمية ويريدون كما كررت سابقاً للكاتب أن يكتب ثم يقرأ نيابة عنهم، وهو دور للأسف لا نملك الوقت ولا الرغبة في القيام به. فلسنا وكلاء عن من فرضوا على أنفسهم الأمية، خاصة في عصر الانترنيت الذي يكفي أن تجري البحث فيه عن اسم كاتب فتردك آلاف الصفحات عما كتب وما كتب عنه بكل اللغات. ونحن ننصح هؤلاء الإخوة بمداواة أميتهم بشيء من القراءة، أو أن يسألوا أهل الذكر كما يفعل الأميون الذين يحترمون أنفسهم قبل أن يخوضوا فيما ليس لهم به علم.

القضية الأساسية التي أردنا معالجتها (وظللنا نعالجها من زوايا مختلفة لأكثر من أربعة عقود) هي المتعلقة بالفكر الإسلامي المعاصر، وهي أنه فكر يستصحب الحداثة والعقلانية الأوروبية المعاصرة في نظرته للتراث الإسلامي. والفرق بين الإسلاميين وخصومهم من العلمانيين هو أن الأخيرين يحاكمون التراث الإسلامي إلى التراث الحداثي الغربي، بينما يتخذ الإسلاميون موقف الدفاع عن التراث الإسلامي عبر محاولة المواءمة بينه وبين ما يصعب رده من مقتضيات الحداثة. ولكن موقف الإسلاميين الدفاعي يختلف أيضاً عن موقف التقليديين الذين يماثلونهم في بناء الخنادق الدفاعية في أن الحركات الإسلامية تحتضن بعض مظاهر الحداثة، بل تعتبر نتاجاً لها، وترفض بعض توجهات التقليديين المحافظة.

هناك إذن فروق مهمة ولكنها قد تكون دقيقة بين الإسلاميين والعلمانيين والتقليديين، وتداخل كذلك بين هذه التيارات. وقطب الرحى في هذه العلاقة هم الإسلاميون، الذين يقاتلون في معركتين. فهم يشتبكون مع التقليديين على أرضية الفكر الإسلامي وتأويل النصوص، ومع العلمانيين على أرضية الحداثة وانتقاد أفكار وعقائد الحداثة من ماركسية وليبرالية وغيرها. وقد نتج عن هذا بعض الظواهر المثيرة للاهتمام، خاصة ما شهدناه في السودان وغيره من تحالفات بين العلمانيين والتقليديين ضد الإسلاميين، وهو مشهد تكرر في مناطق أخرى. وبالمثل فإن التداخل بين هذه الفئات يجعل من الصعب القول أين يبدأ كل اتجاه وأين ينتهي الآخر. فهناك تقليديون ـ إسلاميون، وإسلاميون ـ تقليديون، كما نجد «إسلاميين» يقتربون كثيراً من العلمانيين. ويظهر هذا من الجدل المستمر حول ما إذا كان حزب العدالة والتنمية والتركي حزباً إسلامياً أم حزباً محافظاً تقليدياً. فقيادة الحزب تؤكد بدون مواربة أن الحزب علماني ليبرالي، بينما خصومه «يتهمونه» بأنه إسلامي يكتم إيمانه. ويبدو هنا أن القضية هي بالنوايا وما في القلوب.

ولعل هذا هو لب القضية. فالخلاف بين الإسلاميين وخصومهم يتمحور حول الاجتهاد في إحياء تعاليم الإسلام وتوسيع العمل بها، مقابل الإعراض عنها أو التخفف منها بأكبر قدر ممكن. بمعنى آخر الأمر يتعلق بخلاف بين من يريد اتباع الحد الأقصى من تعاليم الدين في ظل الحداثة مقابل من يريد اتباع الحد الأدنى أو عدم اتباع أي شيء. وإذا كان هناك تداخل بين من يريدون المحافظة على أكبر قدر من تعاليم الإسلام وبين من يريدون الأقل، فإن هناك بالطبع فرقاً واضحاً بين من يضعون أنفسهم في خندق الدفاع عن قيم الإسلام وتعاليمه، وبين من ينصبون المدافع لقصفه.

ومن هذا المنطلق فإن الضجة التي ثارت حول أفكار الترابي التي طرحها مؤخراً تتعلق بمحاولة إعادة تصنيفه. فخصومه من التقليديين يرون أنه تحول إلى معسكر من يريد التخفف من كل ما يمكن التخفف منه من تعاليم الإسلام، بينما خصومه من العلمانيين رحبوا بما رأوا أنه اقتراب من معسكرهم، مع المطالبة بالمزيد، وخاصة التبرؤ من بعض مواقفه السابقة. وقد بلغ الأمر ببعض خصوم الترابي من التقليديين أن ذهبوا إلى تكفيره وإخراجه من الملة.

وكنت قد كتبت قبل أكثر من عامين مقالة في «القدس العربي» رداً على ما أورده بعض الكتاب السلفيين من زعم بأن الشيخ الترابي كان يبطن الكفر ويفتقد الإخلاص للإسلام، وهي دعوى تخالف ما عليه الرجل من تاريخ في المنافحة عن الإسلام والتضحيات في هذا السبيل، ناهيك عن ما هو معروف عنه من تمسك بتعاليم الدين في سلوكه الشخصي. وليس هناك على كل حال ما يغري من لديه ضعف في الالتزام الديني أن يتظاهر بغير ذلك في عصر ما يزال القابض فيه على دينه كالقابض على الجمر، ناهيك أن يتصدى ذلك الشخص لقيادة معركة إحياء الدين.

من هنا فإن من قادوا حملة تكفير الشيخ الترابي لم يحالفهم التوفيق. فإنه يحق لمن شاء أن يخالف الترابي اجتهاداته، ولكن لا يحق لهم التشكيك في عقيدته ونياته. ولا علاقة لهذا بما ذهب إليه البعض (عمر القراي في جريدة «الصحافة» على سبيل المثال) من أن التكفير اعتداء على حرية التعبير. فالقراي هنا يناقض نفسه حين يدافع عن حرية التعبير بينما يهاجم الذين يعبرون عن رأيهم الديني. فكما أشرت أيضاً في مقالة سابقة في «القدس العربي» فإن حرية التفكير تستتبع حرية التكفير. ذلك أن توضيح أسس العقيدة في كل دين يشتمل على تحديد للإطار الذي يحدد حدود العقيدة وما هو داخلها وما هو خارجها. فأنظمة اللاهوت كما يقول محمد أركون هي نظم من الإقصاء المتبادل. والقائمون على كل ملة من العلماء وغيرهم يرون أن من واجبهم التنبيه إلى ما يرونه خروجاً على أسس العقيدة.

وحدود كل ملة أو جماعة دينية تتحدد من داخلها وعبر الحوار (وحتى الاقتتال) بين أفرادها. ولكن لا توجد سلطة خارج الجماعة تحدد هذا الأمر. فالعقيدة الإسلامية هي ما تواضع عليه المسلمون وتوارثوه، كما أن اللغة العربية هي ما تحدث به العرب. على سبيل المثال نحن معشر المسلمين نعتقد أننا مسيحيون أكثر من المسيحيين، وموسويون أكثر من اليهود، وأننا نمتلك الحقيقة النهائية حول طبيعة المسيح عليه السلام ورسالته. ولكن هذا لا يجعلنا مسيحيين أو يهوداً، لأن تعريف من هو مسيحي أو يهودي حسب أهل هذه الملل يستبعد من يقولون بقولنا عن المسيح، أو من يؤمن مثلنا بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم. وبالمثل فإن من جاء بفهم جديد للإسلام يناقض ما تواضع عليه المسلمون (بغض النظر عن صحة مقولته أو عدمها) يقف خارج أرضية الإسلام بتعريفه المقبول. ومن حق من يرى ممارسات تقع خارج سياج الملة أن يعلن ذلك، بل من واجبه. ولكن هذا حق وواجب يجب أن يستخدم بمسؤولية وحذر، لأنه قد يرتد على من يمارسه كما جاء في الحديث.

وليست لدي أي رغبة في الدخول في جدل لاهوتي حول صحة مذاهب بعينها، وخاصة حول الفكرة الجمهورية. ولكن الأخ القراي قد أراحني من ذلك حين رد على نفسه بنفسه (كما فعل حين ناقض نفسه في أمر حرية التعبير) إذ أعطى نموذجا لهذا الفكر في تعليقه على حديث تأبير النخل الذي فهمه المسلمون عبر العصور على أنه كان حالة عبر فيها الرسول صلى الله عليه وسلم عن رأي في أمر دنيوي ثم رجع عنه بعد أن اكتشف أنه كان على خطأ. وبحسب القراي فإننا والصحابة وكل أجيال المسلمين السابقة على خطأ، بل وأسأنا الأدب مع الرسول صلى الله عليه وسلم حين اتهمناه بالجهل بأمر تلقيح النخل وهو ابن الصحراء. فالحقيقة هي أن الرسول كان يدعو صحابته «الى مستوى رفيع من التوكل، حين دعاهم لاسقاط الاسباب، اعتماداً على الله، وتوكلاً عليه، فقال «لو لم تلقحوه لاثمر» لان الله في الحقيقة، هو سبب الاثمار وليس التلقيح .. ولكن الاصحاب، لم يحققوا هذا المستوى من التوكل، فلم يثمر النخل .. ولهذا دعاهم مرة اخرى، الى الاسباب، حين قال «اذهبوا انتم اعلم بشؤون دنياكم» !! أي ان دنياكم دنيا اسباب، ولهذا اذا لم تؤدوا الاسباب، سوف لن تجدوا نتائج، الا اذا ارتفعتم من الاسباب، الى رب الاسباب».

هذا الفهم غاب كما ذكرنا عن كل أجيال المسلمين حتى فتح الله به على القراي وشيخه بوحي منه، حيث لا توجد وسيلة اتصال أخرى مباشرة ليصحح بها الرسول هذا الفهم الخاطئ. وهذا يعني أن الرسول صلى الله عليه وسلم كتم الرسالة وغش المسلمين حين لم يوضح لهم الأمر بهذه الصورة، وهي تهمة أسوأ بكثير من الجهل بإجراءات تلقيح النخل، مع العلم بأن معظم النباتات التي تحتاج إلى تلقيح تثمر بدون تلقيح بشري بسبب الرياح أو الطيور والحشرات وغيرها.

وبالعودة إلى مسألة حرية التعبير فإن القبول بمبدأ حرية التعبير لا يعني الموافقة على كل ما يقال، مثلما أن الاستشهاد بآية «من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر» لا يعني أن الكفر والإيمان سواء عند الله تعالى! فالذي يستمع للبعض هذه الأيام يكون معذوراً لو ظن أن الكفر مما يسمح به الله تعالى بل يدعو له! فعلى سبيل المثال نحن خالفنا إخواننا المسلمين هنا في بريطانيا حين طالبوا بإسكات سلمان رشدي، في الوقت الذي ندين فيه أشد الإدانة ما كتبه من إسفاف متعمد.

تلخيصاً نقول إن القضية المحورية في الجدل الذي ثار أخيراً حول فتاوى الشيخ الترابي ليست هي قضية حرية الرأي، وهي مسألة مفروغ منها، وليست قضية إيمان الترابي من كفره. وليست هي من باب أولى قضية مواقف العبد الفقير إلى مولاه السياسية. القضية هي أكبر من كل ذلك، وهي الموقف من الوحي والعلاقة معه، وما هي مكانة العقل الإنساني في التلقي والتأويل، وكيفية التوفيق بين الكرامة التي أسبغها الله تعالى على الإنسان وما وهبه من حرية وعقل، وما طلبه من الإنسان من طاعة وامتثال لما أمر به. وكل هذه أمور تستدعي تفكيراً متعمقاً من أهل الشأن بعيداً عن مكايد السياسة وطائفية المذاهب والأحزاب.

* كاتب وباحث سوداني مقيم في لندن

آل الصباح والبارزانيون ينسقون تآمرهم على العراق

هارون محمد *

■ وجهت الصين، الدولة العملاقة ذات التراث الحضاري والإنساني العريقين، صفعة قوية الى مسعود بارزاني رئيس ما يسمى بأقليم كردستان المعلن من طرف واحد، عندما رفضت استقباله كمسؤول رفيع المستوى كما رغب وأراد، وابلغته صراحة على لسان سفيرها في الكويت: أهلا به في بكين باعتباره رئيس حزب وليس رئيس اقليم او مقاطعة، وستكون امامه فرصة للقاء مع مسؤول او عضو في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني والتباحث واياه حول قضايا التعاون السياسي بين حزبين وليس بين بلدين، في اشارة واضحة لإفهامه بان الحكومة الصينية لا توقع اتفاقيات تجارية وصناعية مع الوفد المرافق له، لعدم اختصاص اعضائه واغلبهم وزراء محليون في حكومة غير معترف بها عراقياً وعربياً واقليمياً ودولياً، وهذه الحكومة هي في الحقيقة اشبه بمجلس بلدي يضم قياديين من حزبي بارزاني وطالباني اللذين يسيطران على منطقة الشمال العراقي ويتقاسمان محافظاته الثلاث دهوك والسليمانية واربيل.

وزعل مسعود، والذي وصل الى الكويت حالماً بزيارة الصين والوقوف على سورها العظيم والاجتماع بقادتها الكبار والتقاط الصور التذكارية معهم، وتوقيع اتفاقيات لمصلحة مشيخته مع مسؤوليها، وعاد مسرعاً الى اربيل يحمل الحسرة ويجر أذيال الخيبة ولم يجد اتباعه الذين صدموا كما صدم رئيسهم غير القاء اللوم على السفير الصيني ببغداد بطريقة فجة، واتهامه بأنه تعهد لبارزاني ان يستقبل بما يليق بمكانته كرئيس اقليم، وهذا غير صحيح لأن الدبلوماسية الصينية معروف عنها تأريخياً وسياسياً بأنها دقيقة في تعاملها مع الدول والاطراف الاخرى، ولا يمكن ان ينزلق السفير الصيني ببغداد او غيره من زملائه الدبلوماسيين الى مستوى غير مسؤول ويعطي تعهدات مهما كان حجمها وشكلها الا بعد الرجوع الى وزارة الخارجية في بكين، لذلك فان إدعاءات البارزانيين ملفقة ومضحكة أيضاً. وإذا كانت الصفعة الصينية موجهة اساساً لرئيس ميليشيات بيش ميركة اربيل، فإنها موجهة بشكل غير مباشر الى اسرة ال الصباح الحاكمة في الكويت، التي استقبل شيوخها زائرهم الكردي بحفاوة رسمية، نكاية بالعراقيين وخصوصاً العرب منهم على طريقة (عدو عدوي... صديقي)، فهذه الاسرة القارونية تعتبر كل عربي عدواً لها فكيف بعرب العراق الذين لن يغفروا لهذه العائلة تآمرها على العراق والأمة العربية، ومشاركتها في العدوان عليه وتدميره، واستمرارها في هضم حقوقه الوطنية والقومية والتأريخية والجغرافية والبحرية والنفطية، ومواصلتها احتلال اراض وسواحل وحقول عراقية من ضمنها نصف ميناء أم قصر وآبار الرميلة الجنوبية، وهذه المعطيات توضح أن بين شيوخ آل الصباح والشيخ البارزاني التي تختزنها الذاكرة العراقية عن تآمر حكام الكويت وسيأتي يوم لاشك فيه حتى لو بعد عشرين او ثلاثين سنة وتتقابل الوجوه ويكون الحساب.

ولعل من المفارقات المخزية لتصريحات بارزاني في الكويت واعلانه بان لا مشكلة بينه وبين اسرائيل واستعداده لفتح قنصلية اسرائيلية في اربيل، ذلك الرد المبتذل على بياني هيئة العلماء المسلمين والسيد مقتدى الصدر اللذين نددا بالتصريحات البارزانية وتنبيه صاحبها بأن اربيل مدينة عراقية ولايحق لأي كان ان يتحكم بها وفق رغبته، وتذكيره بانه مازال يحسب نفسه عراقياً وبالتالي فعليه ان يخضع لإرادة العراقيين، ولأن مسعود بارزاني لا يملك شجاعة في مواجهة الهيئة والصدر، فانه لجأ الى عادته القديمة الجديدة في الاحتماء بالاجنبي وراح يحرض الاحتلال الامريكي على الاثنين بأساليب منحطة ورخيصة، وكأن الهيئة المجاهدة التي هي شوكة في حاصرة المحتلين ستخاف من تحريضاته وتلتزم الصمت، بالعكس فانها ردت عليه بأقسى من الرد الأول وحذرته من التمادي في الاعيبه التي لا تنطلي على العراقيين وفي مقدمتهم عموم الاكراد الذين يعانون من بطشه وقمع اقاربه ومحازبيه. وللتذكير فقط فان محكمة بارزانية حكمت على الكاتب والباحث الكردي كمال سيد قادر بالسجن لثلاثين عاماً لانه كتب مقالة في صحيفة كردية قال فيها ان تسلط مسعود وحزبه يمثل أبشع دكتاتورية، ولولا تدخل الحكومة النمساوية التي يحمل جنسيتها الكاتب الكردي والهيئات القانونية والانسانية الدولية، لتمت تصفيته داخل السجن كما حدث للقيادي الكردي فاخر ميركه سوري، الذي أعدم وهو في سجن البارزاني الاب بقضاء جومان في اذار (مارس) 1975 مع سبعة من اشقائه وابناء عمومته، وكما حصل ايضاً مع الشخصية الكردية المعروفة علي العسكري الذي اعدمته محكمة بارزانية اخرى على الحدود العراقية التركية في منتصف عام 1978. إن الدسائس التي يحيكها مسعود بارزاني وجلال طالباني ضد عرب العراق وسعيهما المشترك في تفريقهم وتقسيمهم الى سنة وشيعة لاحداث شرخ في النسيج العربي العراقي تتزايد يوماً بعد يوم خدمة للمشروع الصهيوني الذي يعمل على خلق اسرائيل ثانية في شمال العراق، ومن المحزن ان قيادات شيعية واخرى سنية يتوهم كل منهما بان بارزاني يقف الى جانبها، وقد لاحظنا كيف ان عادل عبدالمهدي نائب طباطبائي ونائب طالباني راح يتغزل بالتجربة الفيدرالية الكردية وهو في اربيل خلال حضوره مراسيم تشكيل حكومة كردية مشتركة من حزبي مسعود وجلال. وقبل اسابيع دعيت شخصياً الى لقاء مع الشيخ احمد عبدالغفور السامرائي رئيس الوقف السني لمناسبة حضوره مؤتمراً للأديان عقد في لندن، وكم كانت دهشتي كبيرة عندما سمعته يقول ان مسعود بارزاني تأثر كثيراً عندما سمع بأنباء مهاجمة المساجد السنية وحرقها من قبل الغوغاء في بغداد عقب تفجير مرقد علي الهادي في سامراء، وقلت له لا تصدقوا هذه المشاعر الكاذبة، انه يمثل عليكم ويوغر صدوركم على الشيعة زيادة في الاحتقان الطائفي.

ان ما يقوم به جلاوزة مسعود بارزاني في مدينة الموصل من انتهاكات وعمليات قتل وتخريب يومية تعكس احقاد البارزانيين وحزبهم العشائري ضد عرب العراق وضد هذه المدينة العربية الصامدة واهلها البواسل تحديدا، والذاكرة الموصلية ما زالت تحتفظ بصور القتلة الذين نزلوا على المدينة من جبال عقرة وزاخو ودهوك في اذار (مارس) 1959 مستغلين تواطؤ الشيوعيين وسلطات الزعيم عبدالكريم قاسم وقتئذ، وارتكبوا ابشع الجرائم ضد الوطنيين والقوميين ورجال الدين وضباط الجيش في ام الربيعين، واليوم يكرر مسعود تلك التجربة وبشكل أوسع في هذه المدينة عندما يعين احد اتباعه نائباً لمحافظها ويلحق به مجاميع من ميلشيات البيش ميركة تتخذ مقراتها، وسط أحياء العروبة والعسكري والزهور والوحدة والعربي لاستفزاز المواطنين العرب ومواصلة الاعتداء عليهم، في الوقت الذي تحول محافظ الموصل ومع الاسف انه من اسرة آل كشمولة التي ذبح البارزانيون عدداً من افرادها في مجزرة الموصل عام 1959 الى أداة بيد نائبه الكردي لايهش ولا يبش، ويكفيه خزياً ان فرق حرسه وحمايته من البيش ميركة بعد ان عجز عن ايجاد واقناع عربي موصلي واحد يكون في خدمته. وستبقى الموصل بملايينها الثلاثة عصية على البارزانيين مهما حاولوا وخططوا ونفذوا جرائم القتل والسلب والخطف ضد ابنائها المرابطين الشجعان، وسيبقى العراق العربي من الخابور شمالاً حتى الكويت جنوباً ساحة لدحر مؤامرات الانفصاليين والفيدراليين من البارزانيين والطالبانيين والصباحيين والطباطبائيين، ولن يتكرر العفو العربي العراقي مرة اخرى، مع الذين استمروا في غيهم وشرورهم، ولم يتعظوا من دروس وعبر الماضي القريب، وانتظروا.. فالامريكان راحلون بدباباتهم وطائراتهم وقواتهم غداً او بعد غد، وعندها تبدأ الملاحم.

* كاتب وصحافي عراقي مقيم في لندن

الرئيس عباس والمستقبل الفلسطيني

د. محمد صالح المسفر

■ كل الدلائل تشير إلى إن الحكومة المنتخبة فلسطينيا لن يكتب لها الاستمرار طويلا والكل يعمل على إفشالها ووضع العراقيل في طريق تنفيذ مشاريعها في الإصلاح الإداري والمالي ومحاربة الفساد وكسر الحصار وذلك على صعد متعددة أولها الصعيد الداخلي، إذ يلاحظ المتابعون للشأن الفلسطيني أن منظمة فتح بقيادة عباس ورهطه قرروا إفشالها ولو أدى ذلك لحرب أهلية.

وفي هذا المجال، قامت قيامة جندرمة العباسيين عندما جلب احد منتسبي الإدارة «الحماسية» معونة مالية من خارج الحدود إلى فلسطين المحتلة من اجل مساعدة الشعب الفلسطيني على الصمود في وجه الحصار الظالم. وراح ايضا انصر الرئيس يتناوبون على وسائل الاعلام الذي يسيطرون عليه يكيلون التهم جزافا ضد حكومة حماس بهدف تعبئة الشعب الفلسطيني والعربي ضد حكومة المجاهد إسماعيل هنية والصاق تهمة التهريب بكل أفراد هذه الحركة المجاهدة، وفي تقديري لو ان كل فلسطيني من أي حزب سياسي قام بإدخال أموال نقدية قابلة للتحويل لاستطاعوا كسر الحصار عن أهلهم وحققوا تضامنا وطنيا ضد كل المؤامرات على الشعب الفلسطيني، لكن مع الأسف الشديد لم تهتم القيادة بالشعب الفلسطيني ومعاناته بل اهتمت بزمرتها الهتيفة. كنا نتمنى أن تشجع مثل هذه الأعمال، وان تقتدي قيادة محمود عباس بما فعل الصهاينة عند تأسيس دولتهم في فلسطين إذ كانوا يشجعون على تهريب السلاح والمال والبشر إلى فلسطين من اجل إقامة دولتهم على حساب الشعب الفلسطيني.

كنا نتوقع أن يكون جيش العباسيين عونا لشعبهم لا عونا عليه، كنا نتوقع أن يعملوا ولا أقول يتسترون على إدخال أموال وحتى السلاح من اجل الدفاع عن الأهل والوطن ولكن مع الأسف راحوا يجرمون كل عون مالي للأسر المحاصرة يحاول اى فرد إدخاله إلى الوطن.

(2)

نريد أن نسال الرئيس محمود عباس بأي حق يستلم بعض أفراد حكومتك السابقة المتهمة بالفساد مبلغ 50 ألف دولار شهريا دون أن يقدموا اي عمل من اجل تحرير فلسطين، كنت أبو مازن ضمن السلطة الخارجة من رحم أوسلو التي كنت الأبرز في ذلك الرحم المشؤوم واختفى من صندوق السلطة التي أنت احد رموزها مبلغ 326 مليون دولار فهل حققتم في كيفية ضياعه ومن هو المستفيد؟ أين المال العام الذي تمتلكه قيادة فتح الذي أنت الرجل الثاني فيها في عصر الشهيد عرفات والأول الآن؟ في عام 1990 بلغ ما قدمه فلسطينيو الشتات من عائد 5 % التي تستقطع من دخولهم الشهرية 14 مليار دولار وان الاستثمارات في الخارج بلغت في حينها 50 مليار دولار فاين ذهبت هذه الأموال؟ السيد الرئيس عباس بأي حق تتسلم أرملة الشهيد عرفات مبلغ 800 ألف جنه إسترليني سنويا وابنتها تحصل على 45 ألف جنيه إسترليني حتى بلوغها سن الخامسة والعشرين (عمرها تسع سنوات الآن) والشعب يئن من العسرة وضيق الحال. هناك فضائح كثيرة مالية وسياسية لا يتسع المكان لنشرها لكن سيأتي اليوم الذي تفتح فيه الدفاتر وعندها تسود وجوه وتبيض وجوه وما ربك بظلام للعبيد.

السيد محمود عباس هكذا بعثر المال العام تحت سمعك وبصرك واليوم تطلب من المدعي العام أن يحقق مع السيد سامي أبو زهري الناطق الرسمي باسم حركة حماس المجاهدة من اجل تحرير الوطن لأنه ادخل مالا في زمن العسرة على الفلسطينيين ليس لشخصه وإنما لمصلحة وطنية تشهد بها نزاهة التنظيم السياسي الذي ينتمي إليه ولكنك سكت عن الجرائم المالية التي نهبت وأخرجت خارج حدود فلسطين والتي أتينا على ذكر بعضها أعلاه فما حكم الشعب الفلسطيني عليك وعلى رهطك الذي اصطفيته من ما تبقى من حركة فتح؟ لهذه الأسباب وخوفا من أن تقع كل ملفات العبث بالمال العام الفلسطيني في أيدي قيادة حماس فتفشي الأسرار ويفقد كل عضو فيها مصالحه الشخصية لن يسمح لها بالنجاح والاستمرار.

(3)

عودة إلى تقديري الذي أتمنى أن يكون خاطئا وهو أن حكومة حماس لن يكتب لها الاستمرار طويلا، قلت أولا شأن داخلي وقد أتينا عليه، وثانيا عربيا فكل الدول المحيطة بفلسطين عربيا ستعمل على إجهاض أي تجربة لحكومة إسلامية فقد أجهضت من قبل هذه الحكومة في الجزائر قبل وصولها إلى الحكم، وقضي عليها في أفغانستان، وأجهضت في السودان، والمؤامرة على حزب الله في لبنان قائمة على قدم وساق وكل ذلك خوفا من أن يسود التوجه الوطني الملتزم دينيا إلى جانب الرغبة الغربية والأمريكية في عدم رؤية أي حكومة صالحة لأنها تريد أن تبقي على الفساد والمفسدين لتسهل الهيمنة على امتنا العربية والإسلامية.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(212 37)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 Fax: 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364